مذكرة حول اسباب العجلة:

بما ان القانون رقم 2020/160 قد صدر بشكلٍ معجل بسبب الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها لبنان حالياً، وهي اسباب تفاقمت بشكلٍ كبير وفادح من تاريخ صدور القانون المذكور حتى تاريخه الأمر الذي يبرّر تدارك هذا التدهور مسبقاً واقتراح تمديد العمل باحكام القانون المذكور حتى نهاية هذه السنة على الأقلّ.

لذلك،

نتقدّم من المجلس النيابي بهذا الاقتراح بصيغة المعجل المكرر للأسباب المبينة أعلاه.

اقتراح قانون معجل مكرّر يرمي الى تمديد العمل بالقانون رقم 160 تاريخ 2020/5/8
(قانون تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية)

مادة وحيدة:

أوّلاً: يمدّد العمل باحكام القانون رقم 160 تاريخ 2020/5/8 بشأن قانون تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، بمواده ومندرجاته كافة اعتباراً من اليوم الذي يلي انصرام مدّة العمل به وحتى 2020/12/31 ضمناً.

ثانياً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النواب:

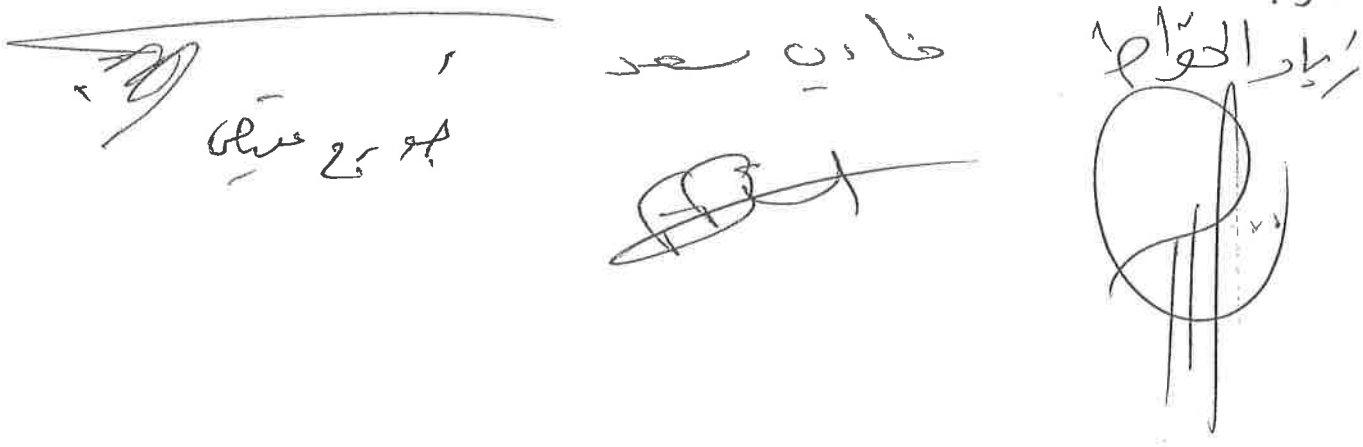

الأسباب الموجبة

بما أن لبنان شهد منذ 17 تشرين الأول 2019 أحداثاً استثنائيّة، اتصفت في ظروفها وحيثياتها بالخطيرة، مما حال بفعل القوة القاهرة المتأتية عنها دون ممارسة الدولة والمواطنين لحقوقهم في خلال المهل القانونية والقضائية والعقدية،

وبما انه في 20 شباط 2020، سجل لبنان أول حالة إصابة بفيروس كورونا، ومن ثم تفشى الفيروس مما أدى إلى تعطيل الحياة العامة في البلاد،

وبما أن صون حقوق المواطنين وحمايتها، هو واجب وطني يقع على عاتق المجلس النيابي الأمر الذي يقتضي معه تعليق كل أنواع المهل، أسوة بما حصل في مراحل سابقة من تاريخ البلاد تبعاً للظروف المبررة في حينه،

وبما انه قد سبق للمجلس النيابي ان اقرّ القانون رقم 2020/160 الذي قضى بتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية بين 2019/10/18 و2020/7/30 ضمناً، وقد تفاقمت مبررات ذاك القانون اعتباراً من تاريخ صدوره

لذلك

نتقدّم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المعجل المكرر الرامي إلى تمديد العمل بأحكام القانون رقم 160 تاريخ 2020/5/8 آملين مناقشته واقراره.

النواب: